# تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ(*)

**إبراهيم العيسوي**

أستاذ اقتصاد متفرّغ، في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

ibrahimelissawy@yahoo.com.

(*) في الأصل نسخة منقحة ومزيدة من المحاضرة التي قدّمها الكاتب في البرنامج التدريبي الإقليمي المشترك بين معهد التخطيط القومي في القاهرة والبنك الإسلامي للتنمية في جدة، حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي (القاهرة ٨ ـ ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

إن الدعوة إلى تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي ليست جديدة، وقد ظلّت أصداؤها تتردّد على امتداد ما يزيد على ثلث قرن دون أن تحظى من نظم الحكم العربية بذلك القدر من الاهتمام الذي يحوّلها إلى إنجاز على أرض الواقع. ولذا، لم يزل الوطن العربي يعاني حالة من الانكشاف الغذائي، هي في الحقيقة جزء لا يتجزأ من حالة التبعية الشاملة لدول المركز في النظام الرأسمالي العالمي. وها هي الأزمة العالمية الأخيرة للغذاء قد جاءت لتذكّر الحكّام والشعوب، وكذلك الباحثين والمثقفين في الوطن العربي، بغياب الأمن الغذائي، وبعوامل متعدّدة تدعو إلى تجديد الاهتمام بهذه القضية، وتجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ.

يستهدف هذا البحث تسليط الأضواء على مسألة الانكشاف الغذائي العربي، وتجديد الدعوة إلى تحقيق مستوى لائق من الأمن الغذائي للوطن العربي. ويبدأ بإطلالة على مفهوم الأمن الغذائي، ثم يستعرض، في ضوء مفهوم موسّع وشامل للأمن الغذائي، الوضع الراهن للأمن الغذائي في الوطن العربي. وبعد ذلك يتناول البحث ثلاثة عوامل تنذر بتفاقم حالة الانكشاف الغذائي العربي: العامل **الأول** متصل بالأزمتين العالميتين الأخيرتين في الغذاء والطاقة. والعامل **الثاني** مرتبط بالنتائج السلبية لتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في الأقطار العربية. و**الثالث** يتعلق بالصعوبات المتزايدة للتعامل في الأسواق الزراعية العالمية الناجمة عن تركّز القوة السوقية بأيدي قلّة من الشركات الاحتكارية العملاقة. وينتهي البحث إلى اقتراح تحوّل جذري في التوجّهات التنموية العربية من أجل تأمين الغذاء للشعوب العربية، وتحقيق تنمية شاملة، مستقلة ومطردة وعادلة، للوطن العربي.

# أولاً: الأمن الغذائي العربي

## ١ ـ المفهوم وتطوره

### أ ـ الأمن الغذائي والحق في الغذاء

إن تحقيق الأمن الغذائي هو التزام قائم على الحكومات تجاه مواطنيها، فهو التزام متفرّع من التزام أعمّ بتوفير وحماية حقوق الإنسان، بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. ومن هذه الحقوق: الحق في مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته، الوارد في المادة (٢٥) من هذا الإعلان، وهو يتضمن بالضرورة كفالة الغذاء الكافي للفرد وأسرته. وقد جاء النصّ على الحق في الغذاء الكافي على نحو صريح في المادة (١١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦[1]. ولذا، فإن الحكومات ملزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وتأمينه ضد التعرّض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له. وهي ملزمة، تبعاً لذلك، باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائي.

(١) انظر موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت: <http://www.un.org>.

وقد وجد هدف «الحق في الغذاء» مكاناً مرموقاً على قائمة «الأهداف الإنمائية للألفية» التي أقرّها المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٠. فقد تضمن الهدف الأول من هذه الأهداف تخفيض نسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وذلك بحلول عام ٢٠١٥. وتجري الأمم المتحدة متابعة مستمرة للتقدم المحرز في هذا الهدف، وتصدر تقارير سنوية في هذا الشأن(٢).

ومن الملاحظ أن هدف الأمن الغذائي يتكرّر ذكره في وثائق عربية كثيرة، بل جرى تبنّيه في قمم عربية متعدّدة على امتداد العقود الثلاثة الماضية. وقد أدرج هذا الهدف في أحدث استراتيجية للتنمية الزراعية العربية، وهي تلك التي صدرت في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، وتبنّتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام ٢٠٠٧. ومن بين التقارير المهمة التي صارت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعنى بإصدارها، يبرز التقرير الخاص بمتابعة أوضاع الأمن الغذائي العربي(٣).

ولكن ما المقصود بالأمن الغذائي عموماً، والأمن الغذائي العربي خصوصاً؟ ثمة مفهوم ضيّق جرى تبنّيه لزمن طويل، ألا وهو أن الأمن الغذائي يعني الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وهو ما يعني أن على كل قطر توفير أكبر قدر من الغذاء، وليس بالضرورة ١٠٠ بالمئة، من إنتاجه المحلي لسكانه، أي أن التركيز هنا على «الكمّ» من جهة، وعلى «التطبيق القطري» للمفهوم من جهة أخرى. ومع ذلك، فإن المفاهيم التي طرحت في بداية الاهتمام بقضية الأمن الغذائي إبان انعقاد قمة الغذاء العالمي في عام ١٩٧٤ لم تكن غافلة عن بعد آخر مهم للأمن الغذائي، وهو استقرار إمدادات الغذاء في مواجهة التقلبات التي تطرأ على إنتاج الغذاء وأسعاره(٤).

وقد أثيرت اعتراضات كثيرة على هذا المفهوم، من أبرزها ما يلي:

**(١) عملياً وفنياً**: ليس من الممكن لكل قطر أن ينتج القسط الأكبر ممّا يحتاجه سكانه من مختلف أنواع الغذاء.

**(٢) اقتصادياً**: قد ينطوي تحقيق هذا الهدف على التضحية باعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وذلك لما ينطوي عليه من تجاهل لمبدأ التخصّص حسب الميزات النسبية أو التنافسية.

وكردّ فعل على هذه الاعتراضات، بلورت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مفهوماً جديداً للأمن الغذائي يتسم بالاتساع والمرونة، وذلك بالقياس إلى المفاهيم التي جرى تطويرها منذ أن بدأ الاهتمام بقضية الأمن الغذائي في منتصف السبعينيات من القرن العشرين. وقد ظهر هذا المفهوم ضمن التقرير الذي أصدرته المنظمة في عام ٢٠٠٢ عن « حالة انعدام الأمن

(٢) انظر أحدث تقرير صدر في هذا الشأن: United Nation, *The Millennium Development Goals Report 2009* (New York: United Nation, 2009), <http://www.undp.org/mdg>.

(٣) انظر التقريرين الصادرين عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠٠٧** (الخرطوم: الجامعة، ٢٠٠٨)، و**استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٥** (الخرطوم: الجامعة، ٢٠٠٧).

(٤) انظر: Food and Agriculture Organization (FAO), *Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages* (Rome: FAO, 2003), chap. 2.

الغذائي في العالم ٢٠٠١»، فإلى جانب العناية بكمّ إمدادات الغذاء واستقرارها، يُعنى المفهوم الأحدث والأشمل بتوافر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول كل الناس على الغذاء الكافي، فضلاً على عنايته بسلامة وأمان الغذاء، وقدرته على توفير التغذية اللازمة لكي يحيا الناس حياة نشطة وصحية، على أن يتوافق هذا الغذاء مع التفصيلات الغذائية للناس.

يقول التقرير: «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لكل الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والآمن والمغذّي، الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية على نحو يمكّنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية»(٥).

وطبقاً لهذا المفهوم، فإن الأمن الغذائي له ستة أبعاد، هي:

(أ) توافر الكمّ الكافي من الغذاء.

(ب) استقرار إمدادات الغذاء.

(ج) توافر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية لحصول الناس على الغذاء الكافي.

(د) سلامة وأمان الغذاء.

(هـ) توافر المكوّنات التغذوية الكافية في الغذاء الذي يحصل عليه الناس.

(و) توافق الغذاء مع التفضيلات الغذائية للناس في كل مجتمع.

وعلى رغم تبنّي المجتمع الدولي لهذا المفهوم الواسع للأمن الغذائي، فإن الجهود الدولية تتركّز في المقام الأول على تخفيض الجوع، على النحو الظاهر في الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذا المفهوم الواسع يثير قضيتين خلافيتين:

(أ) أشار المفهوم إلى الغذاء على إطلاقه، دون تحديد لما إذا كان المقصود هو «الأغذية الأساسية» أو جميع الأغذية. ومن الملاحظ أن التعاريف السابقة كانت تقصر الأمن الغذائي على الغذاء الأساسي(٦). وهذا موقف منطقي.

(ب) خلا المفهوم من تحديد مصدر الغذاء المقصود تأمينه. والواضح من هذا التعريف ـ وكذلك من تعاريف سابقة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمات دولية أخرى ـ أن المهم هو تأمين إمدادات كافية من الغذاء، سواء من الإنتاج المحلي أو من الاستيراد أو من هذين المصدرين معاً. ولا يعني هذا أن الأمر قد حسم في هذا الاتجاه. فقد أثير الموضوع مجدّداً بمناسبة أزمة الغذاء التي وقعت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

وكان من رأي مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان أوليفيه دي شوتر أنه يتعين

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) «Basic Food or Basic Foodstuffs,» in: Ibid.

«إعادة توطين الإنتاج المحلي»، بحيث يقلّ اعتماد المزارعين في الدول النامية على الأسواق الدولية المعرّضة للتقلب، وأن يركّزوا على توفير الغذاء للمستهلكين المحليين. وحتى يتمكّن المزارعون في هذه الدول من زيادة إنتاجهم الغذائي، فإنهم بحاجة إلى حماية أنفسهم من طوفان الاستيراد، كما أن عليهم ألا يفتحوا أسواقهم قبل أن يقوموا بالاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج. وقد أثار هذا الكلام اعتراض المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي، واعتبرها دعوة إلى الاكتفاء الذاتي، ونبذ التجارة في السلع الزراعية التي تعمل، في رأيه، على توطين الإنتاج في المناطق الأكثر كفاءة. كما اعتبر أن رفع بعض الدول لشعار «السيادة الغذائية»، أي السيادة الوطنية في مجال الغذاء، هو مسايرة لهذا الاتجاه نحو زيادة الاكتفاء الذاتي(٧). وقد صدر ردّ فعل مماثل أيضاً من جانب البنك الدولي(٨).

## ب ـ تأمين الغذاء للعرب

لقد أحسنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية صنعاً عندما تبنّت الاستراتيجيا التي اقترحتها للتنمية الزراعية العربية المفهوم الواسع للأمن الغذائي، مع اقتراح «أن يتطور المفهوم ليصبح مفهوماً قومياً، وليس قطرياً، وأن تتاح لكل قطر عربي المشاركة بجهوده التنموية في تحقيق هذا الهدف، ارتكازاً على ما يتوافر به من موارد وإمكانيات تنموية، وأن تكون البرامج الهادفة إلى الحدّ من ظاهرة الانكشاف الغذائي العربي متكاملة في جوانبها التنموية، بمعنى أن تتضمن برامج فرعية لتمكين الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الغذائية، مع مراقبة سلامة وجودة الغذاء المتداول في الأسواق، هذا بالإضافة إلى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في المعروض من سلع الغذاء ومعدلاتها السعرية»(٩).

وقد صاغت الاستراتيجيا هدف الأمن الغذائي العربي بدقة عندما قررت أنه «في ظلّ الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، فإنه يأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجيا الهدف الذي يسعى إلى زيادة القدرة على توفير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية أو البيئية، شريطة أن يُعنى هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمناً للاستهلاك البشري»(١٠). وقد أعيد تأكيد أهمية السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي في مواجهة الأزمة العالمية الأخيرة للغذاء في الورقة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وذلك من خلال

---

(٧) لمتابعة هذا الخلاف، انظر: WTO: 2009 News Items, World Trade Organization (2 July 2009), and WTO News: Speeches-DG. Pascal Lamy, «Lamy: The World Needs a Shared Vision on Food and Agricultural Trade Policy,» World Trade Organization (10 May 2009).

(٨) انظر نص المقابلة الصحفية مع جوليان لامبيتي رئيس قطاع التنمية الريفية في البنك الدولي، (Food Security in the Middle East and North Africa), <http://www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS>.

(٩) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٥**، ص ٥ ـ ٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

«تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي»[(١١)].

وفي ضوء ما تقدم، يتعيّن تبنّي المفهوم الواسع والشامل للأمن الغذائي العربي، مع ملاحظة ثلاثة أمور، هي:

(١) إن الاعتماد على الذات في توفير الغذاء أو الاكتفاء الذاتي الغذائي هو أمر نسبي يقصد به ضمان توافر نسبة معقولة من الغذاء من المصادر المحلية، وليس تحقيق ١٠٠ بالمئة اكتفاءً ذاتياً، مع قصر مفهوم الأمن الغذائي على السلع الغذائية الأساسية، وليس على جميع السلع الغذائية، بالطبع. فالسعي إلى تدبير أكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات، بهذا المعنى، ليس أمراً غريباً. وهذه هي السياسة التي سارت عليها دول متقدمة كثيرة، وقدمت في سبيلها ـ ولم تزل تقدم ـ دعماً سخياً للزراعة ومنتجي الغذاء، وذلك من أجل وقاية مجتمعاتها ضد الاعتماد على الخارج في تدبير الغذاء. وما استمرار هذه الدول في مقاومة تخفيض أو إلغاء الدعم المقدم إلى الزراعة سوى تعبير عن التمسّك بهذه الغاية التي ينظر إليها على أنها من مقوّمات الأمن القومي، وذلك فضلاً على غاية أخرى، وهي أن تحقيق هذه الدول الغنية لفوائض غذائية، يمكّنها من استبقاء الدول النامية في دوائر نفوذها، واستمرار خضوعها لإرادتها. فالغذاء، في هذا الصدد، سلاح لا يقلّ في أهميته عن الأسلحة العسكرية الفتّاكة.

(٢) إن الميزة النسبية ـ ومن ثم الكفاءة الاقتصادية ـ هي مفهوم نسبي وديناميكي، وليست مفهوماً مطلقاً وساكناً. وما أكثر الدول التى استطاعت ـ بوسائل الدعم والحماية وأشكال أخرى من المساندة الحكومية ـ أن تحوز مزايا نسبية لم تكن متوافرة لها من قبل. كما أن التطورات التكنولوجية ـ والسعي إلى إحراز ما هو مناسب منها لظروف كل دولة ـ يمكن أن تفتح آفاقاً مهمة لزيادة الإنتاج المحلي دون الجور على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو اعتبارات الحفاظ على البيئة.

(٣) إن الإطار القومي هو الإطار المناسب اقتصادياً وتكنولوجياً لتحقيق درجات أعلى من الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الغذاء الأساسية لسكان الوطن العربي. كما أن الإطار الإقليمي الأوسع ـ وخاصة العربي الأفريقي ـ يمكن أن يتيح فرصاً أكبر لبلوغ هذه الغاية. كما أنه الإطار المناسب لتأمين استقرار إمدادات الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتيجي قومي أو إقليمي من سلع الغذاء الأساسية.

## ٢ ـ الوضع الراهن: الانكشاف الغذائي العربي

تلخّص وثيقة الاستراتيجيا العربية للتنمية الزراعية حالة الأمن الغذائي العربي على النحو التالي: «منذ ثلاثة عقود مضت والأقطار العربية تستهدف تحقيق أمن غذائي قومي عربي،

(١١) جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، «تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي،» ورقة عمل مشتركة مقدّمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة؛ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي؛ الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، والاتحاد العربي للأسمدة، الدورة ٨٣، الخرطوم، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وتوفير الغذاء الآمن صحياً للشعوب العربية. وإذا كانت الأقطار العربية قد حققت بعض النجاحات في مجال رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية، كالقمح واللحوم الحمراء والأسماك، فإن جودة هذه السلع في جانب منها هو دون المواصفات القياسية العالمية، وما زلنا، رغم ذلك، في أمسّ الحاجة إلى سياسات قومية مدعومة بسياسات قطرية تحقق أمناً غذائياً قومياً عربياً بجودة مناسبة وبأسعار مناسبة. وما زال هذا الهدف لم يتحقق وصعب المنال دون تنسيق عربي حقيقي وفاعل»[١٢].

## الجدول الرقم (١)
## معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الأساسية في الوطن العربي
## (بالنسبة المئوية)

| المجموعات والسلع الغذائية | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٧ |
|---|---|---|
| مجموعة الحبوب والدقيق | ٤٩,٧ | ٥٦,١(*) |
| القمح والدقيق | ٥٢,٦ | ٥٦,٠ |
| الذرة الشامية | ٣٦,٢ | ٣٨,٥ |
| الأرز | ٧٠,٦ | ٧٣,١ |
| الشعير | ٣٢,٤ | ٤٢,٤ |
| مجموعة السلع الغذائية النباتية | | |
| البقوليات | ٥٦,٢ | ٥٨,٥ |
| السكر المكرّر | ٣٨,٥ | ٣٦,٣ |
| البطاطس | ١٠٠,٦ | ١٠١,٥ |
| الخضر | ١٠٠,١ | ١٠٠,٢ |
| الفاكهة | ٩٥,٩ | ٩٦,١ |
| مجموعة الزيوت النباتية | ٢٨,١ | ٢٥,٢ |
| مجموعة اللحوم والأسماك | | |
| اللحوم الحمراء | ٨٥,٦ | ٨٤,٥ |
| لحوم الدواجن | ٧٥,١ | ٧٤,٢ |
| الألبان ومنتجاتها | ٧١,٤ | ٧١,٨ |
| الأسماك | ١٠٣,١ | ١٠٢,٨ |

(*) هذه الزيادة نتيجة تحسّن ملحوظ في الإنتاج المحلي في عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بالوضع في عام ٢٠٠٥.

**المصدر**: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠٠٧** (الخرطوم: الجامعة، ٢٠٠٨)، ص ٤٩.

(١٢) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٠٥ ـ ٢٠٢٥**، ص ٩ ـ ١٠.

كما هو واضح من الجدول الرقم (١)، فإن الوطن العربي يحقق أدنى معدلات للاكتفاء الذاتي في الزيوت النباتية، يليها السكر المكرّر والذرة الشامية والشعير. وينتج الوطن العربي ما يزيد قليلاً على نصف احتياجاته من القمح، وما يقلّ قليلاً عن ثلاثة أرباع احتياجاته من الأرز. ويحقق الوطن العربي فائضاً في إنتاج البطاطس والخضر والأسماك. وبطبيعة الحال، فإن الوضع سيختلف من دولة إلى أخرى، على نحو لا تظهره الإجماليات الخاصة بمجموع البلدان العربية. وكما يذكر **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩**، فإن الوطن العربي يحقق اكتفاء ذاتياً في السلع الغذائية التي يفضلها الأغنياء، كاللحوم والأسماك والخضروات، بينما نسب الاكتفاء الذاتي صغيرة في السلع التي يحتاجها الفقراء، كالحبوب والزيوت والدهون والسكر والبقول[١٣]. وليس في هذه الظاهرة ما يدعو إلى الاندهاش. فهذه هي النتيجة المتوقعة لتحرير الزراعة العربية، وتركها لقوى السوق من جهة، وكذلك لتحرير الاقتصادات العربية، وما أسفر عنه من تزايد في الفقر، ومن اتساع للفوارق بين الطبقات من جهة أخرى. ففي مثل هذه الظروف يستجيب السوق للطلب الفعّال لمن بيدهم القوة الشرائية الأكبر، ولا يستجيب لاحتياجات من يفتقرون إلى القوة الشرائية اللازمة لتحويل هذه الاحتياجات إلى طلب فعّال.

وتلقي الواردات الغذائية بعبء ضخم على موازين المدفوعات العربية. ففي عام ٢٠٠٧ بلغت قيمة هذه الواردات نحو ٢٨ مليار دولار، بينما لم تزل الصادرات الغذائية بقيمة ٨٫٣ مليار دولار، وهذا في ما يتعلق بالسلع الغذائية الرئيسية وحدها. ومعنى هذا وجود فجوة ضخمة في تجارة السلع الغذائية العربية تقرب من ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وتسهم مجموعة الحبوب والدقيق وحدها بما يقرب من نصف هذه الفجوة التجارية (٤٦ بالمئة)، بينما تسهم الألبان ومنتجاتها بنسبة ١٢٫٤ بالمئة، واللحوم والأسماك بنسبة ١٢ بالمئة، وكل من السكر المكرّر والزيوت النباتية بنسبة تقرب من ١١ بالمئة[١٤].

وطبقاً لـ **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩**، فإن المنطقة العربية هي واحدة من منطقتين وحيدتين في العالم شهدتا ارتفاعاً في عدد ناقصي التغذية ـ المنطقة الثانية، هي أفريقيا جنوب الصحراء. فقد تزايد العدد من ١٩٫٨ إلى ٢٥٫٥ مليون شخص ما بين الفترتين (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) و(٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤) (أي بزيادة ٥٫٧ مليون شخص) يمثلون نحو ٩ بالمئة من إجمالي عدد السكان. وهذا التطور يشير إلى أنه من المرجّح ألا يتحقق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في ما يتعلق بنسبة الجياع، حيث يتعيّن تخفيض هذه النسبة بحلول عام ٢٠١٥ إلى نحو ٤٫٤ بالمئة (نصف نسبة عام ١٩٩٠)[١٥].

هذا عن الجانب الكمّي للانكشاف الغذائي العربي. فماذا عن بقية الجوانب؟ إن التطورات

(١٣) انظر: United Nation Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries* (New York: UNDP, 2009), pp. 10 and 130.

(١٤) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠٠٧**، ص ٤٤ ـ ٤٨.

(١٥) UNDP, Ibid., p. 122.

في جانب الاستقرار، والتمكين، أي توافر إمكانات الحصول على الغذاء، وسلامة وأمان الغذاء، وجودته التغذوية لا تبعث على الارتياح. ففي ما يتعلق بعنصر الاستقرار، تعرّضت الأسعار لزيادات محسوسة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، اتصالاً بأزمة الغذاء العالمي. وفي المتوسط للوطن العربي، زادت الأسعار بنسبة ١٠,٨ بالمئة للسكر، و١٢,٨ بالمئة للأرز، و١٣,٤ بالمئة للألبان، و١٦,٣ بالمئة للقمح، و٢١,٤ بالمئة للزيوت النباتية(١٦)، وهو ما جعل من الصعب على الفقراء ومحدودي الدخل تدبير احتياجاتهم الغذائية. ولولا تدخل الحكومات ببرامج الدعم وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض الواردات أو حظر تصدير بعض السلع، لكان الوضع أسوأ في ما يتعلق بعنصر التمكين، خاصةً مع ميل نسب الفقر إلى التزايد في الكثير من البلدان العربية.

وعموماً، فإن نسب الفقر الحالية تنطوي على وجود أعداد كبيرة من سكان البلدان العربية غير الخليجية غير قادرة على الحصول على ما يفي باحتياجاتها الغذائية. فنسبة السكان التي تعيش على أقل من دولارين في اليوم كانت في حدود ٧ بالمئة في الأردن وتونس، و١٤ بالمئة ـ ١٥ بالمئة في الجزائر والمغرب، و٤٤ بالمئة ـ ٤٥ بالمئة في مصر واليمن، و٦٣ بالمئة في موريتانيا(١٧).

أما في ما يتعلق بسلامة وأمان الغذاء، فإن بواعث القلق كثيرة، حيث تزايدت مصادر تلوث الغذاء الميكروبي والكيميائي والإشعاعي وغيرها. وأسهم الاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات بنصيب وافر من تلويث المنتجات الغذائية، وذلك فضلاً على تلويث المياه والتربة، والإضرار بصحة أهل الريف. كما تسهم عمليات الإغراق في تجارة الغذاء بقسط وافر من التلوث والهبوط بمستويات سلامة وأمان الغذاء، جراء ما يتصل بها من غشّ وخروج عن المواصفات المحلية والدولية على السواء. وتنتشر في الوطن العربي أغذية الشوارع والمصانع أو المعامل غير النظامية (مصانع بير السلم)، كما تنتشر عمليات إعادة التدوير غير الآمن للمخلفات البلاستيكية وغيرها، وينتشر الغشّ في المواصفات، سواء في المنتجات المحلية أو في المنتجات المستوردة.

---

(١٦) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٧) انظر: UNDP, *Arab Human Development Report 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries.*

لاحظ أن نسب الفقر الأكثر واقعية قد تزيد كثيراً على تلك المذكورة أعلاه، إذا استعملنا ما يطلق عليه خط الفقر الأخلاقي، الذي قدره البروفيسور بيتر إدواردز بما بين ٢,٧ و٣,٩ دولار. للمزيد حول هذه المسألة، انظر: إبراهيم العيسوي، «الفقر من منظور تنموي،» ورقة قدّمت إلى: ورشة عمل تعريف وتحليل وقياس الفقر التي نظمتها الجامعة العربية في دمشق، في ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، ص ١٠ ـ ١١، والتي قدمت أيضاً في الحلقة النقاشية حول «الفقر ومقاييسه المختلفة في دول مجلس التعاون» التي نظمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في صنعاء، في ٦ ـ ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٨. وقد نشرت هذه الدراسة في كتاب: إبراهيم العيسوي، محمد عبد الشفيع عيسى وأديب نعمة، **الفقر ومقاييسه المختلفة: محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ٥١ (المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٩).

والأمثلة كثيرة على انتهاك سلامة وأمان الغذاء في الوطن العربي. وحسبي أن أذكر في ما يلي بعض الوقائع من مصر: أظهرت دراسة للألبان أن ٦٠ بالمئة من العيّنات التي سحبت من السوق كانت تحتوي على الفورمالين والصودا الكاوية وثاني أكسيد الهيدروجين؛ وكلها عناصر خطيرة ينتج منها أمراض مثل الفشل الكلوي والفشل الكبدي وبعض أنواع السرطانات[١٨]. ويتعرض مستهلكو الأسماك لمخاطر صحية لا يستهان بها جراء احتواء الأسماك على جانب من الملوثات في مياه النيل، والبحيرات والبحار المرتبطة بالتخلص من الصرف الصحي والصناعي فيها. وفي بعض المناطق، تبيّن أن بعض الزراعات تروى بمياه صرف صحي غير معالجة. وأخيراً، تظهر أخبار بين الحين والآخر عن صفقات أغذية مستوردة فاسدة، وكان آخرها صفقة القمح الروسي غير الصالح للاستهلاك الآدمي، التي لولا الضجّة التي أحدثتها المعارضة بشأنها، لكانت قد تحوّلت إلى خبز ومنتجات غذائية أخرى فاسدة تضرّ بصحة المصريين ضرراً جسيماً.

وهكذا يتعرّض المستهلك العربي لأخطار صحية كثيرة جراء تداول وتناول الأغذية غير الآمنة. وتزداد المخاطر مع غياب تشريعات ومؤسسات وإدارات كفيلة بمراقبة سلامة الأغذية وحماية المستهلك. وحتى عندما توجد مثل هذه التشريعات والمؤسسات، فإن القدرة على حماية المستهلك تظلّ محدودة لتعذّر إعمال القانون وبسط سيادته من ناحية، ولقصور إمكانات مؤسسات مراقبة الغذاء من ناحية أخرى.

وفي ما يتعلق بعنصر توافق ما يتاح للناس من غذاء مع تفضيلاتهم الغذائية، تتعرّض المجتمعات العربية لغزو مكثف من جانب شركات الأغذية الدولية يجري من خلاله إقحام أنواع غريبة من الأغذية فيها، ولا سيما الأطعمة السريعة ذات المحتوى المرتفع من الدهون والسكر، والمحتوى الضئيل من الألياف، التي تزاحم الأطعمة التقليدية الأفضل عادةً من الناحية التغذوية. وتتنوّع وسائل الإعلان والترويج لهذه الأطعمة وجذب المستهلكين إلى شرائها، وذلك بالرغم من تراجع الإقبال عليها في الدول المتقدمة لما يترتب على كثرة تناولها من أضرار صحية.

## ثانياً: ثلاثة أسباب تهدّد بتزايد الانكشاف الغذائي العربي

### ١ ـ الأزمة العالمية في أسعار الغذاء والطاقة

جاءت الأزمة العالمية الأخيرة في أسعار الغذاء لتدقّ ناقوس خطر جديد بشأن التهديدات التي يتعرّض لها الأمن الغذائي العربي الهشّ أصلاً. فقد شهدت أسعار الكثير من السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعات غير مسبوقة (ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ٥٢ بالمئة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨). كما أن الأسعار المحلية في الدول النامية للكثير من هذه السلع بقيت عند مستويات مرتفعة، وذلك بالرغم من اتجاه الأسعار العالمية إلى الانخفاض تحت تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(١٨) انظر: **الشروق**، عدد ١١ آب/ أغسطس.

## الجدول الرقم (٢)
## الأسعار العالمية للقمح والذرة (بالدولار/ طن)

| العام (حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو) | القمح الأمريكي الصلب | القمح الأمريكي الناعم | الذرة الأمريكية الصفراء |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ | ١٦١ | ١٤٩ | ١١٥ |
| ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ | ١٥٤ | ١٣٨ | ٩٧ |
| ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ | ١٧٥ | ١٣٨ | ١٠٤ |
| ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ | ٢١٢ | ١٧٦ | ١٥٠ |
| ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ | ٣٦١ | ٣١١ | ٢٠٠ |
| ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ | ٢٧٠ | ٢٠١ | ٢٠٠ |
| الأسبوع الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٩ | ٢٢٨ | ١٧١ | ١٤٨ |

**المصدر**: Food and Agriculture Organization (FAO), *Crop Prospects and Food Situation, no.3* (New York: FAO, 2009).

ومن الواضح من الجدول الرقم (٢) أن الحركة التصاعدية في الأسعار واضحة منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كانت حدة الارتفاع قد زادت كثيراً في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ (٢١ بالمئة للقمح الصلب، و٢٧ بالمئة للقمح الناعم، و٤٤ بالمئة للذرة الصفراء)، وفي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ (٧٠ بالمئة للقمح الصلب، و٧٧ بالمئة للقمح الناعم، و٣٣ بالمئة للذرة الصفراء). وبعد ما بلغت الأسعار الذروة في منتصف عام ٢٠٠٨، فإنها أخذت في التراجع، وإن بقيت في أوائل تموز/ يوليو ٢٠٠٩ عند مستويات أعلى كثيراً ممّا كانت عليه في ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ (بنسبة ٣٠ بالمئة للقمح الصلب، و٢٤ بالمئة للقمح الناعم، و٤٢ بالمئة للذرة الصفراء). وعموماً، فليس من المتوقع أن تهبط أسعار الغذاء إلى ما كانت عليه قبل الأزمة قبل مرور عشرة أعوام على الأقل[١٩].

وقد استمرت الأسعار المحلية للغذاء في الدول النامية عند مستويات مماثلة أو أعلى مما كانت عليه قبل وقوع أزمة الغذاء، وذلك بالرغم من الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للغذاء. ففي ٤٦ بالمئة من الحالات، كانت أحدث الأسعار المحلية أعلى مما كانت عليه منذ ثلاثة شهور، وفي ١٣ بالمئة من الحالات فاقت هذه الأسعار أي مستوى سابق لها. وقد أرجعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هذا الوضع إلى عدة أسباب (تتباين من إقليم إلى آخر)، أبرزها: انخفاض الإنتاج المحلي، وتأخر وصول الواردات، والنزاعات المحلية، وازدياد الطلب بفعل ازدياد الدخل، والانخفاض في سعر صرف العملة المحلية، والعقبات أمام نقل الغذاء، وارتفاع نفقات النقل، والتغيّرات في سياسات الغذاء والتجارة[٢٠].

(١٩) انظر: South Centre, *Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy: Reflections From The High Level North-South Dialogue on Food and Energy Security* (Geneva: South Centre, 2008), p. 9, <http://www.southcentre.org/index.php? option = com_content&task = view&id = 849&Itemid = 67>.

(٢٠) Food and Agriculture Organization (FAO), *Crop Prospects and Food Situation, no.3* (New York: FAO, 2009).

وثمة توافق على أسباب الطفرة في أسعار الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وأبرز هذه الأسباب، حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ما يلي:

أ ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتكاليف نقله بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ب ـ نقص الإنتاج في عدد من الدول المنتجة والمصدّرة للغذاء، ولا سيما في الدول النامية.

ج ـ تزايد الطلب على الغذاء، ولا سيما في الدول الصناعية في آسيا.

د ـ تزايد الطلب على بعض المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل كردّ فعل لارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية.

ومما زاد الطين بلّة أن هذه العوامل قد جاءت على خلفية انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الغذائية انخفاضاً تاريخياً، الأمر الذي زاد من حدّة ارتفاع أسعار هذه الحبوب في الأسواق العالمية. كما تفاقمت مشكلة الارتفاع في الأسعار مع اتجاه عدد من الدول لتخفيض أو حظر صادرات الغذاء(٢١). وقد أسهمت أسباب أخرى في ارتفاع الأسعار، مثل تقلبات الطقس، والكوارث الطبيعية، والمضاربات على أسعار المحاصيل الغذائية(٢٢).

## أ ـ التنافس بين الغذاء والوقود

أما عن الاستخدام المتزايد للسلع الزراعية الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي السائل، كردّ فعل على الارتفاع الكبير في أسعار النفط، فهذا أيضاً ليس بالأمر الجديد، إذ إنه يعود إلى منتصف السبعينيات، اتصالاً بأزمة الطاقة والطفرة التي شهدتها أسعار النفط منذ أوائل السبعينيات. وليس من الصعب الوقوف على آثار هذا التطور على أسعار الغذاء والأمن الغذائي، فهو يقتطع من المتاح من المحاصيل الغذائية للاستهلاك الآدمي، ويرفع أسعار الغذاء بما ينطوي عليه من طلب إضافي. لقد أصبح إنتاج الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٥ ثلاثة أضعاف مستواه في عام ١٩٧٥. كما تسارعت وتيرة الإنتاج منذ الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤) جراء الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة (ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) لرفع نسبة الوقود الحيوي السائل في استهلاكها من الطاقة، مع وضع أهداف يتعيّن بلوغها في توقيتات محدّدة في المستقبل(٢٣).

فعلى سبيل المثال، تستهدف الولايات المتحدة، طبقاً لقانون استقلال وأمن الطاقة الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أن يستخدم منتجو الوقود الأمريكيون ما لا يقل عن ٣٦ مليار غالون من الوقود الحيوي السائل في عام ٢٠٢٢، أي خمسة أمثال المستوى الحالي.

---

(٢١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة [الفاو]، **حالة الأغذية والزراعة في العالم ٢٠٠٨: الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص** (روما: الفاو، ٢٠٠٨)، ص ١٠١.

(٢٢) South Centre, Ibid., pp. 26-28.

(٢٣) المعلومات في هذه الفقرة والفقرة التالية لها من تقرير مركز الجنوب، المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

وقد توسع إنتاج الديزل الحيوي في الولايات المتحدة بنسبة ٢٠٠ بالمئة في ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ويقدر أنه ازداد أربع مرات ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. ويقدر أن ٣٠ بالمئة من إنتاج الذرة في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ قد استخدم في إنتاج الإيثانول الذي يخلط مع البنزين كوقود للسيارات.

وثمة تطور مناظر في الاتحاد الأوروبي، حيث يستهدف القرار الصادر في عام ٢٠٠١ الاستعاضة عن ربع الوقود التقليدي بوقود حيوي بحلول عام ٢٠٣٠[٢٤].

ويقدر أن الإجراءات المتخذة في الاتحاد الأوروبي قد أدت إلى زيادة استهلاك الوقود الحيوي السائل في قطاع النقل (وهو أكبر مستخدم للوقود الحيوي السائل) بنسبة ٨٠ بالمئة في الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)[٢٥].

وبالرغم من التباين الشديد في الوقت الراهن في تقدير مساهمة إنتاج الوقود الحيوي السائل في رفع أسعار الغذاء (٣ بالمئة، حسب وزارة الزراعة الأمريكية و٣٠ بالمئة، حسب المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، إلا أنه من المتوقع، مع استمرار التزايد في الطلب على المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل، أن يسهم هذا التزايد في ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة تتراوح بين ١٢ بالمئة و١٥ بالمئة في العقد القادم، أي حتى عام ٢٠١٧، وذلك بالقياس إلى المستويات التي كانت ستسود في ذلك العام في ما لو كان الوقود الحيوي السائل قد ظلّ عند المستوى الذي كان قد بلغه في عام ٢٠٠٧[٢٦]. ومع ذلك، من المرجّح أن يظلّ نصيب الوقود الحيوي السائل في سوق الطاقة الإجمالي محدوداً، حيث يتوقع استمرار هيمنة الوقود الأحفوري حتى عام ٢٠٣٠.

### ب ـ الطلب الغذائي المتزايد للدول الآسيوية الصاعدة

وفي ما يتعلق بأثر تزايد طلب الدول الآسيوية الصاعدة ـ خاصة الصين والهند ـ على الغذاء في ارتفاع أسعاره، فإن هذا الأمر محلّ جدل كبير. فالزيادة في الطلب الغذائي في هذه الدول، ولا سيما زيادة الطلب على اللحوم والألبان التي يتطلب إنتاجها كميات ضخمة من الحبوب الغذائية (كأعلاف)، ليست جديدة، بل إنها كانت حاصلة خلال الـ ١٥ ـ ٢٠ عاماً الماضية. ولكن ثمة مبالغة في تقدير أثر هذه الزيادة على الطلب في الارتفاع في أسعار الغذاء مؤخراً. وتتضح هذه المبالغة من أن الزيادة في طلب الصين والهند على الأرز والقمح، مثلاً،

---

(٢٤) «إنتاج الوقود الحيوي السائل ليس مقصوراً على الدول المتقدمة: فالبرازيل تنتج الإيثانول من قصب السكر منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وحالياً تستأجر شركات دولية مساحات شاسعة من الأراضي في أفريقيا لصناعة الوقود الحيوي. ويقال إن مصنعاً للوقود الحيوي قد أقيم في مصر (السويس) اعتماداً على زراعة أشجار الغاتروفا في مساحة ألف فدان كمرحلة أولى،» **الأهرام**، ٨/٨/ ٢٠٠٩.

(٢٥) ومع ذلك تظل نسبة استخدام قطاع النقل للوقود الحيوي السائل في عام ٢٠٠٥ أقل من ١ بالمئة (٠,٩ بالمئة) من جملة ما يستهلكه من وقود النقل، بعد أن كانت هذه النسبة ٠,٤ بالمئة في عام ١٩٩٠. انظر: الفاو، **حالة الأغذية والزراعة في العالم ٢٠٠٨: الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص**، ص ٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤.

خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) كانت أبطأ من الزيادة المناظرة التي حدثت في الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) عندما كانت الأسعار مستقرّة نسبياً[٢٧].

## ٢ ـ الليبرالية الاقتصادية الجديدة والانكشاف الغذائي العربي

والحق هو أن أزمة الغذاء نتجت من أسباب جوهرية تتجاوز ما شاع الحديث عنه مؤخراً، مثل نقص الإنتاج بسبب الظروف المناخية غير المؤاتية والكوارث الطبيعية، وتزايد الطلب على المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي السائل، وكذلك الطلب المتزايد على الغذاء من جانب الدول الآسيوية الصاعدة. إن هذه الأسباب حقيقية، ولكنها لا تكشف عن جذور الخلل العميق والهيكلي في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء الذي حال لسنوات متعدّدة دون مواكبة عرض الغذاء للطلب المتزايد عليه، ولا سيما في الدول النامية. وطبقاً لتقرير حديث لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن هذا الخلل يرتبط من جهة العرض بضعف أو نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي الغذائي، وهو ما أشار إليه أيضاً البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٨، وفي أوراق أخرى بـ «الانخفاض الطويل المدى (المزمن) للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي»[٢٨]. كما تكرر ذكره في البيان المشترك لقمة الثماني بشأن الأمن الغذائي العالمي التي عُقدت في تموز/ يوليو ٢٠٠٩[٢٩]. كما يرتبط هذا الخلل من جهة الطلب باستمرار الفقر عند معدلات مرتفعة، مما حدّ من القوة الشرائية المتاحة لقطاعات واسعة من السكان، وحال دون حصولهم على احتياجاتهم الغذائية[٣٠].

واتصالاً بهذين الأمرين، لا بد من أن توضع تحت المجهر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة (توافق واشنطن) التي شاع تطبيقها في البلدان العربية ومعظم الدول النامية، سواء تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية للنظام الرأسمالي العالمي (البنك الدولي ـ صندوق النقد الدولي ـ منظمة التجارة العالمية) أو دون هذا الضغط، وكذلك النتائج التي أسفرت عنها هذه السياسات. كما يجب أن توضع تحت المجهر أيضاً سياسة المعايير المزدوجة التي تطبّقها الدول المتقدمة الغنية المسيطرة على منظمة التجارة العالمية، حيث تدعو الدول النامية إلى تحرير زراعتها وتجارتها الزراعية، بينما تستمر هي في تقديم الإعانات السخية إلى مزارعيها وإلى الصادرات الزراعية.

(٢٧) South Centre, *Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy: Reflections from the High Level North-South Dialogue on Food and Energy Security*, p. 24.

(٢٨) انظر: **تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٨: الزراعة من أجل التنمية** (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٨)، الذي تمحور حول قضية التنمية الزراعية. انظر أيضاً، الحوار مع رئيس قسم التنمية الريفية في البنك حول أزمة الغذاء في: <http://www.web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS>.

(٢٩) انظر: «L'Aquila» Joint Statement on Global Food Security: L'Aquila Food Security Initiative (AFSI),» G8 From la Maddalena to «L'Aquila», Summit 2009 (10 July 2009).

(٣٠) انظر: تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *Responding to the Food Crisis: Synthesis of Medium-Term Measures Proposed in Inter-Agency Assessments* (Rome: United Nations, 2009), p. 14.

ولعل أبرز العوامل الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات طوال، ولم تكن أزمة الغذاء الأخيرة إلا تعبيراً عن تفاقمها، هو نقص الطاقة الإنتاجية في مجال الغذاء في الدول النامية، وبخاصة في الدول التي ترتكز اقتصاداتها على قاعدة زراعية عريضة، وذلك على امتداد الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠١. فخلال هذه الفترة شهدت الكثير من الدول النامية ركوداً أو نقصاً في متوسط نصيب الفرد من إنتاج السلع الغذائية الأساسية. وفي المقابل، ازداد اعتماد هذه الدول على الواردات من هذه السلع. لقد أدت الزيادة في الواردات الغذائية إلى تحول ضخم في رصيد الميزان التجاري الغذائي للدول النامية من فائض قدره مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى عجز قدره ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠١. ومن المتوقع، حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أن يصل هذا العجز إلى ٥٠ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩)، وذلك بحلول عام ٢٠٣٠[٣١].

وثمة عامل هيكلي آخر أسهم بوجه خاص في العجز المزمن لإنتاج الحبوب عن تلبية الاحتياجات المتزايدة إليها، ألا وهو التحويل المتزايد للحبوب ـ ولا سيما الذرة وفول الصويا ـ إلى إنتاج اللحوم، حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي خلال الأعوام الأربعين عاماً الماضية. ومن المعروف أن عملية تحويل الحبوب إلى لحوم ـ بدلاً من استهلاكها المباشر كغذاء للبشر ـ تنطوي على فقدان نحو ٩٥ بالمئة من السعرات الحرارية التي تحتويها الحبوب[٣٢]. وإذا كان استهلاك اللحوم يتزايد مع الارتفاع في المتوسط العام لدخل الفرد، فإن معدل التزايد في الاستهلاك يرتفع بدرجة أكبر مع ازدياد التفاوتات في توزيع الدخول على النحو الحاصل في الاقتصادات الرأسمالية، ولا سيما مع التحول لتحرير الاقتصاد وإطلاق العنان للقطاع الخاص.

وليس من قبيل المصادفة أن يتزامن ركود أو نقص الإنتاج الغذائي في الدول النامية، وأن تتفاقم حالة الانكشاف الغذائي فيها خلال الفترة ذاتها التي شاع فيها تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن، أي منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي. إن نقص الطاقة الإنتاجية للدول النامية في مجال الغذاء، لا يمكن أن ينفصل عمّا أدت إليه هذه السياسات من تحرير للإنتاج الزراعي وتحرير للتجارة الخارجية ـ والداخلية ـ في السلع الزراعية، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومن إطلاق لقوى السوق، وتراجع في دور الدولة في الزراعة، سواء في جانب الاستثمار الزراعي، أو في جانب المساندة الحكومية للإنتاج الزراعي، أو في جانب الدعم الزراعي، ومن تفكيك للمؤسسات التي كان للدولة دور مهم في إدارتها (مثل هيئات التسويق الحكومي)، أو في الإشراف عليها ومساندتها (كالجمعيات التعاونية). وقد خلفت هذه التطورات عجزاً استثمارياً وفراغاً مؤسسياً لم يتمكن القطاع الخاص من ملئهما. كما

(٣١) South Centre, *Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy: Reflections from the High Level North-South Dialogue on Food and Energy Security*, pp. 17-18.

(٣٢) انظر: Fred Magdaff and Brian Tokar, «Agriculture and Food in Crisis,» *Monthly Review* (July-August 2009), p. 1.

أنها قد أسفرت عن خلل كبير في توزيع الدخول، أدى بدوره إلى انحياز الإنتاج الغذائي إلى صالح سلع الأغنياء على حساب سلع القطاع الأكبر من ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة.

ولا يمكن فصل تزايد الانكشاف الغذائي للبلدان العربية وسائر الدول النامية عن المنافسة غير المتكافئة التي تعرّض لها المنتجون المحليون ـ وخاصة صغار الزرّاع ـ من جانب الواردات الغذائية الرخيصة من الدول المتقدمة التي استمرت في تقديم الدعم السخي لمزارعيها ولصادراتها الزراعية، الأمر الذي لم يزل يمثّل عقبة كأداء أمام التوصل إلى اتفاق في جولة مفاوضات الدوحة في منظمة التجارة العالمية. لقد ترتب على هذه المنافسة غير المتكافئة تدهور حادّ في الإنتاج الزراعي الغذائي المحلي، وإفقار قطاع واسع من صغار المزارعين، بل وهجران نسبة منهم إلى الزراعة[٣٣].

وفي ظلّ التوجه التصديري لسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن، تحوّلت نسبة لا يستهان بها من الموارد من إنتاج المحاصيل الغذائية المطلوبة للاستهلاك المحلي إلى إنتاج محاصيل التصدير. وطبقاً لدراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأوضاع في ٢٣ دولة نامية، أسفر تحرير التجارة عن تزايد معدل الواردات الغذائية إلى هذه الدول إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل تطبيق هذه السياسة[٣٤].

وهذه السياسات التحريرية هي السياسات ذاتها التي انطوت عليها اتفاقية الزراعة في منظمة التجارة العالمية من خلال التزام الدول الأعضاء (حالياً ١٥٣ دولة) بتخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية أمام الواردات الزراعية، سواء أكانت هذه الحواجز تعريفية (جمركية) أم غير تعريفية (فنية وما إليها)، وتخفيض الدعم الزراعي، وإلغاء أنواع محددة منه كانت الدول النامية تعتمد عليها في تحفيز مزارعيها على زيادة إنتاجهم. وبالرغم من الحديث المتكرّر في اتفاقية الزراعة والاتفاقيات الأخرى في منظمة التجارة العالمية عن تشوّهات الأسواق والأسعار، فقد تجاهلت عدداً من التشوّهات المهمة، مثل تلك الناتجة من النفوذ الضخم للشركات الاحتكارية الكبرى المتعدّية الجنسيات في الأسواق الزراعية، على نحو ما سنشير إليه لاحقاً.

ولا يمكن إغفال أثر اتفاقات أخرى لمنظمة التجارة العالمية، وبخاصة اتفاقية الدعم، واتفاقية الخدمات، واتفاقية حماية الملكية الفكرية، في فتح الأسواق والإضرار بالمنتجين المحليين في الدول النامية، وفي رفع كلفة الإنتاج الزراعي الغذائي (وغير الغذائي)، ومن ثم رفع أسعار الغذاء، وزيادة الانكشاف الغذائي. لقد حالت اتفاقية الدعم دون تقديم الحوافز

(٣٣) يذكر ماغدوف وتوكار (المصدر نفسه، ص ٨ و١٠) أن المنافسة غير المتكافئة قد أصابت القطاع الزراعي في جمايكا بدمار هائل، كما أنها أدت إلى إخراج ٩٠ بالمئة من مربّي الخنازير في رومانيا، و٥٦ بالمئة منهم في بولندا، من نشاط تربية الخنازير.

(٣٤) South Centre, *Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy: Reflections from the High Level North-South Dialogue on Food And Energy Security*, p. 21.

الضرورية لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي. كما فتحت اتفاقية الخدمات الأسواق المحلية أمام منشآت التجارة والتوزيع الأجنبية (بما في ذلك انتشار مخازن السوبر ماركت والهايبر ماركت التابعة للشركات المتعدية الجنسيات)، وعملت على طرد نسبة غير قليلة من صغار التجار من السوق. كما أسفرت اتفاقية حماية الملكية الفكرية عن تقوية نفوذ الشركات المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات، وإلى رفع كلفة هذه المدخلات، فضلاً على تزايد الاعتماد على هذه المدخلات المستوردة[٣٥].

إجمالاً، لقد تعمّقت أزمة الغذاء، وتزايد الانكشاف الغذائي للشعوب العربية، وسائر شعوب العالم الثالث، مع التحول إلى الانفتاح الاقتصادي وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة/ توافق واشنطن، التي حظيت بقسط وافر من النقد، في سياق مناقشة أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انفجرت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، والتي وصل الأمر بغوردن براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة إلى إعلان وفاتها إبان انعقاد مؤتمر قمة العشرين في لندن في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩. إن هذه السياسات لم تسفر فقط عن إعاقة تحقيق هدف الأمن الغذائي العربي (بتناقص الطاقة الإنتاجية المحلية في مجال الغذاء واتساع نطاق الفقر)، بل إنها فشلت فشلاً ذريعاً في إحداث التنمية الشاملة والمطردة والعادلة التي تنشدها دولنا وسائر الدول النامية. وما الفشل في القطاع الزراعي والغذائي سوى جزء من الفشل التنموي العام الذي أسفرت عنه هذه السياسات. وهذا ليس كلاماً مرسلاً، بل إن الأدلة كثيرة على صحته، وقد سبق أن وثقت هذه الأدلة في دراسة سابقة على نحو تفصيلي في ما يتعلق بمصر، وعلى نحو موجز في ما يتعلق بالدول النامية[٣٦].

## ـ نقص الاستثمار الحقيقي في الزراعة المصرية

كمثال على ما لحق بالزراعة من إهمال، وما اعترى الاستثمار فيها من نقص في أعقاب تحرير الإنتاج الزراعي والتجارة في السلع الزراعية، أعرض في ما يلي تطور الاستثمار الزراعي في مصر في سنوات الخطة الخمسية (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) (وهي الخطة الخمسية الخامسة، حسب العدّ الرسمي في عهد مبارك الذي يتجاهل الخطط الخمسية التي وضعت في عهد عبد الناصر) وفي عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ عندما تتوافر البيانات.

(٣٥) انظر عرضاً لنتائج بعض هذه الاتفاقات في: André Du Plessis, «Values in Conflict: How Trade and Finance Rules Curtail our Rights,» IATP (2008), <http://open.iatp.org/phplist/wtowatch.php?id=1803>.

وللمزيد حول تحرير الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية، انظر: Sophia Murphy, «Free Trade in Agriculture: A Bad Idea Whose Time is Done,» *Monthly Review* (July-August 2009), pp. 78-91.

(٣٦) انظر: إبراهيم العيسوي: **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل**، منتدى العالم الثالث؛ مشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، الفصل التاسع، و**التنمية في مصر: الواقع المتعثر والبديل الأفضل** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٩).

## الجدول الرقم (٣)
## تطور النصيب النسبي للاستثمار الزراعي في مصر (بالنسبة المئوية)

| العام | نصيب الاستثمار الزراعي في الاستثمار المحلي الإجمالي | نصيب الاستثمار العام الزراعي إلى الاستثمار العام | نصيب الاستثمار الخاص الزراعي إلى الاستثمار الخاص | نصيب الاستثمار العام الزراعي إلى جملة الاستثمار الزراعي |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢/٢٠٠٣ | ٩,٤ | ٩,٣ | ٩,٤ | ٥٠,٢ |
| ٢٠٠٣/٢٠٠٤ | ٩,٥ | ٨,٣ | ١٠,٨ | ٤٧,١ |
| ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٧,٦ | ٦,٣ | ٩,١ | ٤٢,٧ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٦,٩ | ٥,٦ | ٧,٩ | ٣٤,٨ |
| ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٥,٠ | ٤,١ | ٥,٥ | ٣١,٢ |
| ٢٠٠٧/٢٠٠٨ | ٤,٠ | ٤,٠ | ٤,٠ | ٣٥,٣ |

لقد اتصف نصيب الزراعة في الاستثمار المحلي الإجمالي بالجمود النسبي خلال العشرين عاماً من ١٩٨٧/ ١٩٨٨ حتى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، حيث تراوح بين ٧,٢ بالمئة و٧,٦ بالمئة، ولم يشهد زيادة محسوسة إلا في فترة الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧/ ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١/ ٢٠٠٢)، حيث قفز إلى ١٣,٢ بالمئة، وكانت له في الغالب صلة بالاستثمارات الضخمة التي ضخت في مشروع توشكي[٣٧].

وكما هو واضح من البيانات السنوية في الجدول الرقم (٣)، انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار العام في جملة الاستثمار الزراعي من حوالى ٥٠ بالمئة في ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٣١ بالمئة في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، مع زيادة طفيفة إلى ٣٥ بالمئة في ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. كما انخفضت نسبة مساهمة الاستثمار الزراعي العام في جملة الاستثمار العام من ٩,٣ بالمئة إلى ٤ بالمئة في ما بين هذين العامين. وهذه التطورات تعبّر بوضوح عن التراجع في دور الدولة في الزراعة المصرية. ولم تحدث زيادة معوضة في دور الاستثمار الزراعي الخاص، حيث هبط نصيب الزراعة في استثمارات القطاع الخاص من ٩,٤ بالمئة إلى ٤ بالمئة في ما بين ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ و٢٠٠٧/ ٢٠٠٨. ولذا، انخفض نصيب الزراعة في الاستثمار المحلي الإجمالي إلى أقل من النصف (من ٩,٤ بالمئة إلى ٤ بالمئة) في ما بين هذين العامين.

(٣٧) زاد متوسط نصيب الزراعة في الاستثمارات الإجمالية من ٥,٥ بالمئة في الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦/ ١٩٨٧) إلى ٧,٤ بالمئة في الخطة الثانية (١٩٨٧/ ١٩٨٨ ـ ١٩٩١/ ١٩٩٢)، ثم إلى ٧,٦ بالمئة في الخطة الثالثة (١٩٩٢/ ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦/ ١٩٩٧)، ثم قفز إلى ١٣,٢ بالمئة في الخطة الرابعة (١٩٩٧/ ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١/ ٢٠٠٢)، وهبط إلى ٧,٢ بالمئة في الخطة الخامسة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧). والبيانات المشار إليها هنا، وفي الجدولين الرقمين (٣) و(٤) مأخوذة من: وزارة التنمية الاقتصادية (التخطيط سابقاً)، «سلسلة البيانات الأساسية خلال الفترة ١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧،» و«متابعة خطة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨،» <http://www.mop.gov.eg>.

## الجدول الرقم (٤)
## تطور الاستثمار الزراعي الحقيقي (معدلات نمو القيم بأسعار ١٩٩٩/ ٢٠٠٠)

| العام | عام | خاص | إجمالي |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ | ـ ٥,٤ | ٧,٥ | ١٠,٢ |
| ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ | ـ ١٩,١ | ـ ٣,٥ | ـ ١١,٠ |
| ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ | ـ ١٦,٢ | ١٧,٠ | ٢,٨ |
| ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ | ـ ١٨,٩ | ـ ٤,٧ | ـ ٩,٦ |
| استثمارات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧<br>استثمارات ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ | ٥٢,٠ بالمئة | ١١٥,٧ بالمئة | ٨٣,٦ بالمئة |

**ملاحظة**: قيم الاستثمار الزراعي بالأسعار الجارية من وزارة التنمية الاقتصادية، وقد استخرجت منها القيم بالأسعار الثابتة باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة الذي يعدّه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك بعد تعديل عام الأساس إلى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.

وكما يتبيّن من تطور الاستثمار الزراعي الحقيقي في الجدول الرقم (٤)، شهد الاستثمار العام الزراعي الحقيقي انخفاضات متواصلة في فترة الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)، بحيث أن قيمته في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ لم تزد إلا قليلاً على نصف قيمته في ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣. وعلى رغم تذبذب الاستثمار الزراعي الحقيقي الخاص، إلا أن استثمارات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ زادت على استثمارات ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بحوالى ١٦ بالمئة. وفي المحصّلة تعرّض إجمالي الاستثمار الزراعي إلى الهبوط، بحيث أصبح مستواه في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ أقل من مستواه في ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بنسبة ١٦ بالمئة[٣٨].

وفي ضوء هذا التطور للاستثمار الزراعي الحقيقي، من الصعب تصوّر أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي كان يزيد سنوياً بمعدل يتراوح بين ٢,٧ بالمئة و٣,٧ بالمئة في فترة الخطة الخمسية الخامسة، كما هو وارد في بيانات وزارة التنمية الاقتصادية[٣٩].

(٣٨) **قيم الاستثمار الزراعي بأسعار ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ (بالمليون جنيه)**

| العام | عام | خاص | إجمالي |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ | ٢٥٣٥,٧ | ٢٥٠٦,٥ | ٥٠٤٢,٢ |
| ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ | ٢٣٩٨,٢ | ٢٦٩٥,٤ | ٥٠٩٣,٧ |
| ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ | ١٩٤٠,٠ | ٢٦٠١,٠ | ٤٥٤١,١ |
| ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ | ١٦٢٤,٩ | ٣٠٤٣,٦ | ٤٦٦٨,٥ |
| ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ | ١٣١٧,٦ | ٢٩٠٠,٦ | ٤٢١٨,٣ |

(٣٩) زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للزراعة من ٢,٧ بالمئة في ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ إلى ٣,٢ بالمئة في كلّ من ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ و٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ثم ارتفع إلى ٣,٧ بالمئة في ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

## ٣ ـ اتجاهات التركّز/ الاحتكار في الأسواق الزراعية العالمية

والعامل الأخير الذي يشكّل تهديداً للأمن الغذائي العربي هو حالة التركّز الشديد في قوة الشركات العاملة في الأسواق الزراعية العالمية، وتمتعها بنفوذ احتكاري طاغ. فأسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي، وأسواق المنتجات الزراعية، هي إلى حدّ كبير أسواق بائعين، ومن ثم يقع فيها المشتري تحت رحمة البائع. وكلما ازداد اعتماد الدول على الأسواق الزراعية العالمية، ازداد تعرّضها لاستغلال هذه الشركات، مع احتمال مواجهتها صعوبات جمّة في الحصول على احتياجاتها في بعض الأحيان، وذلك حتى عندما تتوافر لديها القوة الشرائية اللازمة.

### أ ـ أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي

(١) **البذور**: تسيطر على السوق العالمية للبذور عشر شركات كبرى، حيث يبلغ نصيبها ثلثي (٦٧ بالمئة) هذا السوق في عام ٢٠٠٧، بل إن ست شركات تستحوذ وحدها على ٦٠ بالمئة من السوق، ويصل نصيب أكبر شركة منها ـ وهي شركة مونسانتو ـ إلى ما يقرب من ربع السوق (٢٣ بالمئة)، وذلك حسبما يتضح من الجدول الرقم (٥).

**الجدول الرقم (٥)**

**مبيعات أكبر عشر شركات في سوق البذور في عام ٢٠٠٧**

| الشركة | جنسية الشركة | حجم المبيعات بالمليون دولار | النصيب النسبي من السوق (بالمئة) |
|---|---|---|---|
| ١ ـ مونسانتو | أمريكية | ٤٩٦٤ | ٢٣ |
| ٢ ـ دو بونت | أمريكية | ٣٣٠٠ | ١٥ |
| ٣ ـ سنجنتا | سويسرية | ٢٠١٨ | ٩ |
| ٤ ـ غروب ليما غرين | فرنسية | ١٢٢٦ | ٦ |
| ٥ ـ لاند أوليكس | أمريكية | ٩١٧ | ٤ |
| ٦ ـ KWS AG | ألمانية | ٧٠٢ | ٣ |
| ٧ ـ باير كروب ساينس | ألمانية | ٥٢٤ | ٢ |
| ٨ ـ ساكاتا | يابانية | ٣٩٦ | أقل من ٢ |
| ٩ ـ DLF تراي فوليوم | دنماركية | ٣٩١ | أقل من ٢ |
| ١٠ ـ تاكي | يابانية | ٣٤٧ | أقل من ٣ |
| **المجموع** | | **١٤٧٨٥** | **٦٧** |

**المصدر**: «Who Owns Nature? Corporate Power and the Final Frontier in the Commodification of Life,» *ETC Group*, no.100 (November 2008), <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:iVmLkD8EF3sJ:www.etcgroup.org/upload/publication/707/01/etc_won_report_final_color.pdf+Owns+Nature%3F+Corporate+Power+and+the+Financial+Frontier+in+the+Commodification+of+Life&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=lb>.

وحسب تقديرات مجموعة «ETC»، فإن أكبر ثلاث شركات في الجدول الرقم (٥) تسيطر على ٦٥ بالمئة من سوق بذور الذرة، وأكثر من ٥٠ بالمئة من سوق بذور فول الصويا. كما إن أكبر شركة في سوق البذور، وهي شركة مونسانتو، قد استحوذت وحدها في عام ٢٠٠٧ على ٨٧ بالمئة من المساحة الكلية المخصّصة لإنتاج البذور المعالجة جينياً. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ. فقد استغلت شركات البذور العاملة في مجال الهندسة الوراثية قدراتها التكنولوجية في التحكّم في خصوبة النباتات بإنتاج بذور معالجة جينياً، سرعان ما تصاب بالعقم بعد أول محصول ينتج منها، بحيث لا يتيسر للمزارعين إعادة استخدام البذور من المحصول المنتج، وذلك لضمان شراء المزارعين للأسمدة كل عام، أو لشراء مادة كيميائية معينة تحتكر الشركات ذاتها إنتاجها لاستعادة البذور لخصوبتها. وتتكفل قوانين حماية الملكية الفكرية الوطنية (التي أصبحت تصاغ في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية لحماية الملكية الفكرية) باحتكار الشركات لهذه التكنولوجيات الشريرة، ومواصلة جني الأرباح من الانفراد باستخدامها لسنوات طويلة. ويطلق على هذا النوع من البذور اسم «البذور الانتحارية»، وأسماها د. أحمد مستجير: «البذور الشيطانية». وهي تشكّل تهديداً للسيادة الوطنية في مجال البذور، كما أنها تهدد مصالح ما يزيد على ١,٤ مليار شخص (في عام ٢٠٠١) ممّن يعتمدون على إنتاج البذور من المحاصيل التي يزرعونها محلياً[٤٠].

**(٢) المبيدات**: تسيطر على السوق العالمي للمبيدات في عام ٢٠٠٧ عشر شركات، حيث تصل حصتها في إجمالي مبيعات المبيدات إلى نحو ٩٠ بالمئة. وتبلغ حصة أكبر ست شركات منها ٧٥ بالمئة من إجمالي المبيعات، بل إن أربع شركات فقط تستأثر بنحو ٦٠ بالمئة من مبيعات المبيدات، وذلك حسبما يظهر من الجدول الرقم (٦).

**الجدول الرقم (٦)**
**مبيعات أكبر عشر شركات في سوق المبيدات في عام ٢٠٠٧**

| الشركة | جنسية الشركة | حجم المبيعات بالمليون دولار | النصيب النسبي من السوق (بالمئة) |
|---|---|---|---|
| ١ ـ باير | ألمانية | ٧٤٥٨ | ١٩ |
| ٢ ـ سنجنيتا | سويسرية | ٧٢٨٥ | ١٩ |
| ٣ ـ BASF | ألمانية | ٤٢٩٧ | ١١ |
| ٤ ـ داو أغروساينس | أمريكية | ٣٧٧٩ | ١٠ |
| ٥ ـ مونسانتو | أمريكية | ٣٥٩٩ | ٩ |

يتبـع

(٤٠) Rural Advancement Foundation International (RAFI), «A Seed Odyssey: RAFI's Annual Update on Terminator and Traitor Technology, Suicide Seeds: Not Dead Yet!,» RAFI Communique, no. 68 (January-Februar 2001).

**تابــع**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦ ـ دو بونت | أمريكية | ٢٣٦٩ | ٦ |
| ٧ ـ ماختيشيم أجان | إسرائيلية | ١٨٩٥ | ٥ |
| ٨ ـ نيوفارم | أسترالية | ١٤٧٠ | ٤ |
| ٩ ـ سومى تومو للكيميائيات | يابانية | ١٢٠٩ | ٣ |
| ١٠ ـ أريستا لايف ساينس | يابانية | ١٠٣٥ | ٣ |
| **المجموع** | | **٣٤٣٩٦** | **٨٩** |

**المصدر**: المصدر نفسه.

**(٣) الأسمدة**: لم تتوافر بيانات عن النصيب النسبي للشركات المختلفة في مبيعات الأسمدة. والبيانات المتوافرة هي عن الدخل الصافي لأكبر ٦ شركات في مجال الأسمدة. وهي مقدمة في الجدول الرقم (٧).

## الجدول الرقم (٧)
## الشركات الكبرى في مجال الأسمدة حسب الدخل الصافي

| الشركة | الجنسية | الدخل الصافي (بالمليون دولار) |
|---|---|---|
| ١ ـ بوتاش كورب | كندية | ١١٠٤ |
| ٢ ـ يارا | نرويجية | ١٠٢٧ |
| ٣ ـ موزايك | أمريكية | ٩٤٤ |
| ٤ ـ إسرائيل للكيميائيات | إسرائيلية | ٤٦١ |
| ٥ ـ أجر يوم | كندية | ٤٤١ |
| ٦ ـ K + S Group | ألمانية | ٣٠٣ |

**ملاحظة**: تمتلك شركة كارغِل (Cargill) ٥٥ بالمئة من أسهم شركة موزايك (Mosaic).
**المصدر**: المصدر نفسه.

ومن الملاحظ أن أكبر ست شركات للمبيدات هي ذاتها من أكبر الشركات المنتجة للبذور. كما أن التحالفات والاندماجات لا تتوقف بين الشركات العاملة في مجال إنتاج مستلزمات الإنتاج والشركات العاملة في مجال المنتجات الزراعية. والمثال الواضح عليها شركة كارغِل. لاحظ أن قائمة كبريات الشركات المنتجة للمبيدات تضمّ شركة إسرائيلية، وكذلك الحال في قائمة كبريات الشركات المنتجة للأسمدة. وللأسف لم تتضمن الجداول (٥) و(٦) و(٧) شركة عربية واحدة!!

### ب ـ أسواق المنتجات الزراعية والغذائية

في كل سلعة زراعية مهمة، ثمة ٣ ـ ٥ شركات عملاقة تسيطر على ٤٠ بالمئة أو أكثر من

السوق. وهناك شركات، مثل كارغِل تسيطر على أسواق منتجات متعددة، كالملح والسكر والذرة والقمح وفول الصويا واللحوم البقرية والقطن والأرز. وأحجام مبيعات بعض الشركات الكبرى وأرباحها مذهلة، وتنبىء عن درجة عالية جداً من السيطرة على السوق والنفوذ في مجال اتخاذ السياسات العامة. فقد ناهزت أرباح شركة نسله في عام ٢٠٠٧ عشرة مليارات دولار، أي ما يزيد على دخل أفقر ٦٥ دولة في العالم. كما بلغت أرباح عملاق البقالة العالمي وال ـ مارت ١٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وهو ما يزيد على مجموع دخول نصف دول العالم (٨٨ دولة) في عام ٢٠٠٧[٤١].

ويقدر أن عدداً محدوداً من الشركات المتعدية الجنسيات يسيطر على ٦٠ بالمئة من التجارة العالمية في مجال السلع الغذائية. كما أنه من المعتقد أن التحرير المتزايد للتجارة والاستثمار، من خلال اتفاقات منظمة التجارة العالمية وحركة العولمة على وجه عام، قد ساعد على تنامي قوة هذه الشركات وزيادة التركّز ـ ومن ثم التحكّم ـ في الأسواق الزراعية الغذائية[٤٢].

وتزداد السيطرة الاحتكارية على الأسواق الزراعية وأسواق الغذاء مع تزايد عمليات التكامل الرأسي والتكامل الأفقي من خلال الاندماجات والتحالفات بين الشركات. وبعض الشركات لها نشاط في مجال البذور والأسمدة والكيميائيات، والمنتجات الزراعية الغذائية، ونقل وتوزيع هذه المنتجات. وفي الولايات المتحدة تسيطر ٤ شركات على ٦٠ بالمئة من عمليات تداول الحبوب الغذائية، وتسيطر ٣ شركات على ٨٢ بالمئة من نشاط تصدير الذرة، وتسيطر ٤ شركات على ٨١ بالمئة من عمليات تجهيز وتعبئة اللحم البقري، كما تسيطر ٤ شركات على ٦١ بالمئة من نشاط المطاحن وإنتاج الدقيق. وفي هذه المجالات الأربعة يتكرّر اسم بعض الشركات، مثل كارغِل، وADM، وجنرال ميلز، وكون أغرا[٤٣]. وتشير التقديرات إلى أن نطاق عمليات الدمج والاستحواذ في الصناعات الغذائية قد بلغ ٤,٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، وأن قيمة الأصول التي جرى دمجها أو الاستحواذ عليها منذ بداية القرن الحالي كانت تتضاعف كل عامين تقريباً[٤٤].

### ج ـ سيطرة الدول

ويتداخل نفوذ الدول مع نفوذ الشركات الكبرى في الأسواق العالمية للسلع الزراعية والغذائية. فثمة عدد محدود من الدول التي لديها فائض من إنتاجها يسهم بنسبة كبيرة في صادرات عدد من السلع الزراعية والغذائية الأساسية، وذلك في مواجهة عدد ضخم من الدول التي تعدّ مستورداً صافياً لهذه السلع.

(٤١) وردت هذه المعلومات في: Murphy, «Free Trade in Agriculture: A Bad Idea Whose Time is Done,» p. 84.

(٤٢) South Centre, *Food and Energy Crisis: Time to Rethink Development Policy: Reflections from the High Level North-South Dialogue on Food And Energy Security*, p. 21.

(٤٣) FAO, *Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages*, chap. 9.

(٤٤) انظر: Magdaff and Tokar, «Agriculture and Food in Crisis».

وحسب بيانات الفترة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، كان نحو ٧٥ بالمئة من صادرات القمح بيد ٦ دول هي: الولايات المتحدة (٢٣,٦ بالمئة)، وكندا (١٢,٧ بالمئة)، وفرنسا (١٣,٤ بالمئة)، وأستراليا (١٢,٧ بالمئة)، والأرجنتين (٨,١ بالمئة)، وألمانيا (٤,١ بالمئة). كما سيطرت ٥ دول على نحو ٩٠ بالمئة من صادرات الذرة الشامية، وهي الولايات المتحدة (٥٣,٦ بالمئة)، والأرجنتين (١٣,١ بالمئة)، والصين (١٠,٣ بالمئة)، وفرنسا (٨,٢ بالمئة)، والبرازيل (٤,١ بالمئة). أما في حالة فول الصويا، فإن ٣ دول فقط تسيطر على ٩٠ بالمئة من صادراته، وهي الولايات المتحدة (٤٦,٣ بالمئة)، والبرازيل (٣١,١ بالمئة)، والأرجنتين (١٢,٩ بالمئة). وتخفّ درجة التركّز بالنسبة إلى البذور الزيتية الأخرى، حيث تسيطر ٩ دول على ٨٠ بالمئة من صادرات بذور عبّاد الشمس، بينما تسيطر ٤ دول (نامية) على نحو ٥٧ بالمئة من صادرات بذور السمسم.

ويصل التركّز إلى درجة عالية في ما يتعلق بصادرات الزيوت النباتية، خاصة زيت الذرة الذي تنفرد الولايات المتحدة بنحو نصف صادراته، وزيت النخيل الذي تسيطر على ٨٨ بالمئة من صادراته دولتان هما ماليزيا وإندونيسيا، وزيت الصويا الذي تسهم الأرجنتين والبرازيل بنحو ثلثي صادراته، وزيت عبّاد الشمس الذي يأتي أكثر من نصف صادراته من الأرجنتين وأوكرانيا. وأخيراً، تسيطر ٣ دول على نحو نصف الصادرات العالمية للسكر، وهي البرازيل وتايلاند وكوبا. ويلاحظ أن الولايات المتحدة تتصدّر قائمة كبار المصدّرين بنسب تتراوح بين الربع وما يزيد قليلاً على النصف في حالة ٥ سلع غذائية أساسية، وهي القمح (٢٣,٦ بالمئة)، وفول الصويا (٤٦,٣ بالمئة)، وزيت الذرة (٤٩,٣ بالمئة)، والذرة الشامية (٥٣,٦ بالمئة)، والذرة الرفيعة (٨٥ بالمئة)[٤٥].

## ثالثاً: التحولات المطلوبة في السياسات لبناء أمن غذائي عربي راسخ

### ١ ـ تحرير الإرادة الوطنية

إن الأزمات التي تصيب إنتاج الغذاء وأسعاره، والمخاطر المتزايدة التي تحيط بالتعامل مع الأسواق العالمية لمستلزمات الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية الغذائية، تجعل معالجة الانكشاف الغذائي العربي، واستهداف تأمين الغذاء الكافي والآمن للشعوب العربية على نحو مستدام، هدفاً لم يعد يحتمل التأجيل أو الفتور والتراخي في السعي إلى تحقيقه.

إن هذا الهدف ممكن إذا انطلق العرب نحو تحقيقه بجهد جماعي متناسق، يعزّز ما يبذل من جهود على المستوى القطري من جهة، وما يبذل من جهود بالتعاون مع سائر دول الجنوب

(٤٥) هذه المعلومات مأخوذة من: عبد القادر دياب [وآخرون]، **أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ٢١٣ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٩)، الفصل الثالث.

من أجل إحداث تعديلات في البيئة الدولية تعزّز التنمية الشاملة والمطردة لهذه الدول، ولا سيما في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المحافل الدولية ذات الصلة بقضايا التنمية.

إن الوطن العربي لا يفتقر إلى استراتيجيات للتنمية الزراعية وتوفير الأمن الغذائي العربي. فما أكثر الوثائق التي أعدت على امتداد أكثر من ثلث قرن لبلورة مثل هذه الاستراتيجيات، وكان آخرها الاستراتيجيا التي أقرّتها القمة العربية التي عُقدت في الرياض في عام ٢٠٠٧. ولا يعوق الوطن العربي عن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات سوى أمرين:

أ ـ القيود على الإرادات الوطنية العربية المرتبطة بأوضاع التبعية لدول المركز الرأسمالي، التي تجاوزت التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وما تجرّه في أذيالها من سياسات للتنمية الرأسمالية التابعة، إلى أشكال أخرى من الاستعمار، كنا نظن أنها ولّت إلى غير رجعة، مثل تحويل الوطن العربي إلى دائرة نفوذ لهذه الدول، واحتلال أجزاء منه، وإقامة قواعد عسكرية في أجزاء أخرى. وهذا في الواقع هو جوهر ما يشار إليه عادة بغياب الإرادة السياسية لدى النظم العربية. وهو ما يحول دون تبنّي سياسات للتنمية المستقلة من جهة، ويعرقل ـ إلى جانب عقبات أخرى ـ التقدم على طريق العمل العربي المشترك من جهة أخرى.

ب ـ غياب ضغوط شعبية كافية على النظم الحاكمة، وعجز القوى السياسية الحزبية وغير الحزبية ـ لأسباب من داخلها وأخرى من خارجها، متمثلة في القيود التي تفرضها النظم الحاكمة على نشاطاتها ـ عن توليد هذه الضغوط أو تنميتها إذا تولّدت بتحركات عفوية، ومن ثم فشلها في إحداث الحشد الشعبي والتعبئة الجماهيرية حول التوجّهات البديلة للتنمية والتكامل العربي.

## ٢ ـ التنمية بالاعتماد على الذات كإطار ملائم لإنجاز الهدف المنشود

إذا كان جوهر الأمن الغذائي العربي هو الاعتماد على الذات في توفير القدر الكافي والآمن من الغذاء للشعوب العربية، وتيسير حصول كل الناس عليه، وذلك بالمعنى النسبي للاعتماد على الذات، وفي الحدود التي لا تجور على معايير التخصّص والكفاءة الاقتصادية بمفهومها الديناميكي، ولا تجور كذلك على متطلبات صيانة البيئة؛

وإذا كانت الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي لا تنحصر في المجال الزراعي وحده، بل إنها تمتد إلى مجالات أخرى عديدة، كالتنمية الريفية، والتصنيع، والنقل، والطاقة، والتعليم، والصحة، والبحث والتطوير، وما إليها؛

وإذا كان الأمن الغذائي غير قابل للانفصال عن النمو الاقتصادي والعدل الاجتماعي، فضلاً على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي؛ ومن ثم، فإنه من المنطقي أن تكون استراتيجية الأمن الغذائي العربي مكوّناً من مكونات استراتيجية كلية وشاملة للتنمية العربية؛

وإذا كانت زيادة الإنتاج والإنتاجية في مجال الغذاء، وفي المجالات الأخرى المشار إليها سابقاً، تتطلب إحداث زيادة ضخمة لأعوام متعددة قادمة في الاستثمارات، لا يتصوّر تدبيرها إلا بالاعتماد على الذات من خلال تنمية المدّخرات المحلية في المقام الأول؛

وإذا كان إدراك هذه الغايات جميعاً غير ممكن بالاعتماد أساساً على القطاع الخاص، حيث أثبتت تجربة ثلث قرن مضى قصور إمكانات هذا القطاع، وقصر نظره، وتبعيته للشركات الأجنبية، وهو ما يعني ضرورة قيام الدولة بدور نشط في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي؛

وإذا كان إدراك هذه الغايات غير ممكن أيضاً بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أكدت تجارب كثيرة أنه لا يتدفق إلى دولة ما بغزارة إلا بعد ما تكون تلك الدولة قد قطعت شوطاً محترماً تجاه زيادة مدّخراتها واستثماراتها زيادة ضخمة اعتماداً على جهودها الذاتية؛

وإذا كان إطلاق قوى السوق، والانفتاح المتسرّع، والتحرير المتعجّل، للإنتاج والتجارة، قد ألحق الضرر بقطاعات الإنتاج المحلي، سواء في مجال الغذاء أو في غيره من المجالات، وذلك جراء ما تعرضت له من منافسه غير متكافئة، وأحياناً ظالمة (من خلال الإغراق)، من جانب الواردات والشركات الأجنبية العملاقة، قبل أن تتأهّل، وتتمكّن من مواجهة هذه المنافسة، وذلك بما يعني ضرورة «التمكين قبل التحرير»، وضرورة التدرّج في خطوات التحرير، تمشياً مع نمو القدرات التنافسية للإنتاج الوطني من جهة، وضرورة تناسق جهود التنمية من خلال تخطيط قومي شامل تعمل قوى السوق في إطاره من جهة أخرى؛

وإذا كان قد أصبح من المعترف به ـ حتى في الدوائر الرأسمالية ـ أن تخفيض الفقر والتفاوتات في توزيع الدخل والثروة يعزّز النمو الاقتصادي، ولا يعيقه كما كان يُعتقد في السابق، وأن خفض الفقر والتفاوتات لا يحدث تلقائياً (أي بقوى السوق)، بل يستلزم تدخلاً قوياً من جانب الدولة؛

وإذا كان للتنمية أن تنحاز إلى الأغلبية الفقيرة، وذات الدخل المحدود والمتوسط، وتلبّي احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، فإن ذلك لن يتحقق فقط بجهود تخفيض الفقر والتفاوتات ومراعاة الجوانب الأخرى للعدل الاجتماعي، وإنما يتطلب إلى جانب ذلك تحقيق ديمقراطية القرار من خلال الديمقراطية التشاركية؛

إذا كان كل ما تقدم صحيحاً ـ وهو صحيح بالفعل في تقديري ـ فإنه يصبح من الواضح أن تحقيق تقدم ملموس على طريق الأمن الغذائي العربي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحدوث تحوّل جذري في التوجّه التنموي في البلدان العربية نحو سياسة التنمية المستقلة، أي التنمية المعتمدة على الذات في المقام الأول، وذلك على الصعيدين القطري والقومي ■